الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول المالية العامة

تمهيد:احتلت المالية العامة مكانة متميزة بين العلوم الاقتصادية والقانونية وكذا السياسية،حيث ترتبط ببقية العلوم الاخرى بعلاقة وطيدة ،وبالأخص نواحي الحياة الاقتصادية التي تؤثر فيها وتتأثر بها وذلك باختلاف النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في الدولة.

1.نشأة وتطور المالية:ارتبطت المالية العامة بظهور الحضارات القديمة التي كانت تحتوي على أنظمة مالية تعالج الايرادات والنفقات.حيث عرفت الأنظمة المالية عند الفراعنة واليونان والرومان وكذلك بلاد فارس والهند والصين،واتسمت هذه الامبراطوريات بكثرة الحروب فيما بينها وبالتالي فهي بحاجة للمال لبناء جيوشها والإنفاق على الحروب،ومن هنا كان لابد من وجود أنظمة مالية عبارة عن تعليمات وأوامر من الحاكم تعالج قضية التفكير بمصادر الايرادات وأوجه النفقات.

ويعتبر علم المالية العامة،حديثا نسبيا،حيث لم يأخذ شكله الحالي إلا في الثلث الأول من القرن 19م،حيث كانت قضايا المالية وقضايا الضرائب تعالج قبل ذلك بصورة عامة في كتابات اقتصادية وقانونية.وأول من بحث في هذا المجال بحثا علميا هو العالم الفرنسي بودان"BODIN" في عام 1576م ثم نمت هذه الأبحاث في القرن 17م فظهرت عدة مؤلفات في قواعد الجباية وفي مختلف أنواع الضرائب وأسس فرضها.

وفي القرن 18م ظهر في أوروبا كتاب"روح القوانين" للمؤلف "مونتسيكيو" محتويا على قواعد واضحة للأوضاع السياسية والمالية ونظام الضرائب.

وفي سنة1776م نشر آدم سميث كتابه "ثروة الأمم" الذي وضع فيه قواعد علمية صريحة لمختلف أنواع الضرائب.ومع نهاية القرن19م وبداية القرن 20م أصبح علم المالية العامة مستقلا،له مؤلفوه وقواعده الخاصة به وأصبح يأخذ بعين الاعتبار في بحوثه الأبعاد الثلاثة السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية.

وهكذا تطور علم المالية العامة تبعا لتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية وطبيعتها ووظيفتها،ففي ظل الدولة الحارسة كان دور الحكومة مقتصر على التحكيم أثناء النزاعاتى بين الاعوان الاقتصاديين دون التدخل في علاقاتهم ومنه فدور الدولة في المجتمع لا يتعدى سوى ضمان الامن الداخلي والدفاع والعدالة وبالتالي تكتفي بالحد الأدنى من الإيرادات المأخوذة من الأفراد لتغطية نفقاتها.

أما في ظل الدولة المتدخلة التي برزت نتيجة للأزمة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى(أزمة الكساد العظيم سنة1929)،فقد تغير دور الدولة وتركت الدولة الليبرالية مكانها للدولة المتدخلة،فأصبح للمالية العامة دور هام في التنمية الى جانب إعادة توزيع الدخل الوطني،حيث يمكن للدولة من خلال ميزانيتها زيادة نفقات الاستثمار من جهة وتقليص الضرائب من جهة أخرى،وهذا من أجل تنشيط وإنعاش الاقتصاد.

2.تعريف المالية العامة:ارتبط مفهوم ومضمون المالية العامة في تطوره ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية،وفيما يلي نستعرض بعض التعريفات:

- تعرف بأنها ذلك العلم الذي يبحث في مصادر الايرادات وأوجه النفقات العامة لتحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية وكذلك البحث في الموازنة العامة.
- تعرف بأنها حصر وتخمين وجباية ايرادات الدولة المالية والنقدية وإعادة انفاقها على مختلف الانشطة والفعاليات الانتاجية والخدمية،من خلال تقديرات وقرارات ادارية ومالية،تشريعية وقانونية تضمن لمؤسسات الدولة القيام بها،تحقيقا لأهداف تنصب حول اشباع حاجات أفراد المجتمع وبما يحقق المنافع العامة لهم.
- كذلك تعرف بأنها العلم الذي يتناول النشاط المالي العام أو نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية من ايرادات ونفقات عامة بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع.
- هي العلم الذي يدرس المبادئ التي تحكم النشاط المالي للدولة والهيئات العامة عند استعمالها للأدوات المالية من إيرادات ونفقات عامة لتنفيذ أهداف المرافق العامة والتي تكون أهدافا مالية او اقتصادية أو اجتماعية.

3.علاقة المالية العامة بالعلوم الاخرى:ترتبط المالية العامة بعلاقة وطيدة بالكثير من العلوم،فله علاقة وثيقة بالقانون الذي يعتبر الاداة التنظيمية الاساسية في تطبيق علم المالية العامة ،كما له علاقة بالاقتصاد والعلوم السياسية وكذا علم الاجتماع.

1.3 علاقة المالية العامة بعلم الاقتصاد:ترتبط المالية العامة بشكل كبير بعلم الاقتصاد،خاصة ان المالية العامة هي وليدة الفكر الاقتصادي،فكلا العلمين يرتبطان باهداف مشتركة،فالاقتصاد يهدف الى

استغلال الموارد النادرة نسبيا لاشباع الحاجات البشرية كذلك علم المالية العامة يهدف الى اشباع الحاجات العامة من خلال الانفاق العام الذي تقوم به الدولة.

2.3 علاقة المالية العامة بعلم القانون:ترتبط المالية العامة بروابط قوية ومتينة بمختلف فروع القانون وخاصة القانون الدستوري والقانون الاداري.

كما ان للمالية العامة قالب تشريعي،فلا يجوز تنفيذ بنود الموازنة العامة من ايرادات ونفقات،إلا بتشريع يصدر من السلطة التشريعية في البرلمانات،فمثلا :الضرائب ،الرسوم،القروض لا تفرض الا بقانون،كذلك الموازنة العامة لا تصدر الا بقانون.

3.3 علاقة المالية العامة بالعلوم السياسية:تهتم العلوم السياسية بدراسة نظام الحكم وعلاقة السلطات العامة فيما بينها،وعلاقة هذه السلطات بالافراد.أما علم المالية العامة فيهتم في كيفية تمويل الخدمات العامة التي تقدمها السلطة لأفراد المجتمع.

فهناك علاقة متبادلة بين النظام السياسي والمالية العامة،فالسلطة الحاكمة في دولة ما تحدد الى درجة كبيرة السياسة المالية للدولة،وتوزيع النفقات العامة والايرادات العامة،بين فئات وطبقات المجتمع المختلفة،كما تتأثر المالية العامة بالاحداث السياسية.

كذلك فان المالية العامة تتأثر بشكل الدولة وكذا المذهب الاقتصادي الذي تتبناه،ففي الدول ذات النظام الاشتراكي تسيطر الدولة على الكثير من الموارد الاقتصادية وتقوم باستغلالها لصالحها ،وبالتالي عوائدها يمثل جزء هام من مالية الدولة التي تتولى انفاقه على توفير الخدمات العامة واقامة البنى التحتية أما في الدول الرأسمالية فان تدخل الدولة في استغلال الموارد الاقتصادية يكون محدود،لذلك تلجأ الى استخدام الضرائب لتغطية نفقاتها العامة.

4.3 علاقة المالية العامة بعلم الاجتماع:يدرس علم الاجتماع العلاقات الانسانية في المجتمع والمالية العامة تهدف الى تقديم الخدمات العامة للمجتمع وبالتالي هناك علاقة وثيقة تربط كلاهما،فالدولة تستخدم الادوات المالية من الانفاق والضرائب في تحقيق الأهداف الاجتماعية،وعادة يكون الانفاق في تحقيق الاصلاحات الاجتماعية وتوفير خدمات الصحة للجميع والتعليم الالزامي وايجاد فرص العمل للعاطلين عن العمل.

كذلك قد تلجأ الدولة الى تقديم حوافز مالية عن طريق الاعفاء الضريبي او تخفيض الضرائب بهدف تحقيق أهداف اجتماعية.

4.أهمية المالية العامة:تتمثل أهمية المالية العامة في:

- الحصول على الايرادات العامة لتغ□ية النفقات العامة.
- توزيع الموارد بين اشباع الحاجات العامة والحاجات الخاصة.
- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل
- تحقيق توزيع أمثل للموارد

5.أدوات المالية العامة:يعتمد نظام المالية العامة في تحقيق اهدافه على عدة أدوات مالية وهي:

1.5.النفقات العامة:يقوم الق□اع العام بتحديد الحاجات العامة،ولا يمكن له ان يلبي هذه الحاجيات الا اذا توفرت السلع والخدمات اللازمة ويقوم النشاط العام في مقابل الحصول على هذه السلع والخدمات بتسديد ما يسمى بالنفقات العامة.

2.5.الايرادات العامة:ان تغ□ية النفقات العامة يت□لب ايرادات عامة،واهم مصادها :

- الدخل الحكومي:ويتمثل في الممتلكات العقارية والمنقولة المملوكة من طرف الدولة سواء كانت ملكية عامةأو خاصة.
- الاعانات:تتمثل في المساعدات الخارجية التي تتلقاها الدولة من دول أخرى وغير المقيمين .
- القروض العامة:وتكون اما خارجية تتحصل عليها من جهات خارجية أو تكون داخلية تتحصل عليها من الافراد في الداخل.
- الضرائب:تعتب مصدرا مهما للايرادات العامة لخزينة الدولة حيث تمثل التحويلات الاجبارية لجزء من المداخيل والثروات الخاصة.

3.5.الموازنة العامة:هي خ□ة مالية تمثل تقريرا مفصلا لنفقات الدولة وايراداتها لمدة سنة وتصدر بعد موافقة الهيئة التشريعية عليها وهي تجسد سياسات الدولة وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.